أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY
MIT Center for International Studies | GIGA | SAIIA 90 YEARS FST 1934
Economic Diplomacy ED

نظـرة تحليليـة | أبريل 2026

التطلع إلى الريادة العالمية:
مجموعة العشرين وتجمُّع بريكس في عام 2026

ميهايلا بابا | جوستافو دي كارفالو | أكشاي ماثور | داميانا باكاردجييفا | ميريام بريس-هانسن

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2026
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

ميهايلا بابا

مدير البحوث وكبير الباحثين في مركز الدراسات الدولية بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية. وهي ترأس مختبر بريكس التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، والذي يركز على دور القوى الصاعدة في الحوكمة العالمية والتنمية المستدامة.

جوستافو دي كارفالو

باحث أول في معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية (SAIIA). وهو متخصص في الدبلوماسية الأفريقية، ومجموعة بريكس، والمؤسسات المتعددة الأطراف، ودور دول الجنوب في الحوكمة العالمية. وشغل سابقًا مناصب في جامعة جوهانسبرج، ومعهد الدراسات الأمنية، وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا بيساو.

أكشاي ماثور

مدير أول (رئيس) لمعهد السياسات التابع لجمعية آسيا في نيودلهي، وهي فرع لجمعية آسيا التي يقع مقرها الرئيس في نيويورك. تشمل اهتماماته البحثية شؤون الهند وجنوب آسيا.

داميانا باكاردجييفا

باحث أول في أكاديميّة أنور قرقاش الدّبلوماسيّة، وتُدير البرنامج البحثي عن "الدِّبلوماسيّة الاقتصاديّة". وهي حاصلة على درجة دكتوراة مزدوجة في الاقتصاد، وقد أجرت أبحاثًا ودرّست مقررات عن الاقتصاد والاستدامة في بلغاريا وفرنسا وموناكو والولايات المتحدة ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة. الدكتورة داميانا باكاردجييفا هي أيضًا محررة في «المجلة الدولية للدبلوماسية والاقتصاد».

ميريام بريس-هانسن

باحث أول ورئيس البرنامج البحثي رقم 4 في المعهد الألماني للدراسات العالمية والإقليمية (GIGA). وهي أيضًا أستاذة فخرية في كلية الشؤون العامة بجامعة ليوفانا في لونيبورج. تنشر بانتظام مقالات حول دول مجموعة بريكس ودورها في الشؤون العالمية، وتغطي بحوثها أيضًا السياسة الخارجية الهندية وتغير المناخ والاستدامة.

مُلخَّص:

- تبحث هذه النظرة التحليلية رئاسة الهند لمجموعة بريكس ورئاسة الولايات المتحدة لمجموعة العشرين في عام 2026، وتناقش ما إذا كان بإمكان هاتين المجموعتين، اللتين تشتركان في ثمانية أعضاء[1]، أن يضعا صيغةً من القيادة الجماعية للعالم.

- في السياق الحالي الذي يتصف بتفاقم التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى وتزايد حالة الغموض الجيوسياسي، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كانت هذه التجمعات قد تتيح تعاوناً فعالاً حول قضايا معينة، وتصير قوى دفع إيجابية للنظام الدولي وليس قوى تؤجج الاستقطاب.

- تستند هذه النظرة التحليلية إلى حلقة نقاش بعنوان «التطلُّع للقيادة العالمية: «مجموعة العشرين وتجمُّع بركس في عام 2026»، والتي نظمها "مختبر بركس" التابع لمركز الدراسات الدولية بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في 26 يناير 2026. وضعت ميهايلا بابا التصوُّر العام لهذه الندوة ونظّمتها.

- يستند التحليل إلى وجهات نظر من ثلاث دول. جوستافو دي كارفالهو يستعرض تجربة جنوب أفريقيا في رئاسة مجموعة العشرين لعام 2025. أكشاي ماثور يناقش التوقعات المتعلقة برئاسة الهند لمجموعة بريكس في عام 2026. داميانا باكارجيفا تبحث انخراط دولة الإمارات العربية المتحدة في هاتين المجموعتين.

- عند الحديث عن دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن انضمامها مؤخراً إلى مجموعة بريكس يعكس جهودها الرامية إلى الحفاظ على الحياد السياسي في خضم التنافس بين الولايات المتحدة والصين، والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في الاقتصادات الناشئة في بلدان الجنوب.

- دأبت مجموعة العشرين على دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة للمشاركة بصفتها دولة ضيف في الفترة التي أعقبت جائحة كوفيد19-، مما أدى إلى إعلان الدولة عن مشاركتها في «الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا» (IMEC) خلال منتدى مجموعة العشرين الذي عُقد في دلهي عام 2023 أو تعهدها بتقديم 100 مليون دولار للتحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر في ريو دي جانيرو عام 2024.

- أدى الصراع المستمر بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران إلى إطلاق إيران لعشرات الصواريخ والطائرات المسيرة يوميًا باتجاه دولة الإمارات العربية المتحدة، من بين دول مجاورة أخرى. وهذا يضع ضغوطًا واضحة على إدارة مجموعة بريكس الموسعة، والتي تشترك في عضويتها كل من إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويُبيِّن ذلك أيضًا بعض أوجه القصور في الإطار المؤسسي لمجموعة بريكس والقيود التي تعترض عملية اتخاذ القرار القائمة على التوافق.

- تؤثر الأزمة الاقتصادية وأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب على جميع اقتصادات دول الخليج ودول مجموعة العشرين. وتشكل هذه التطورات الآن الخلفية لجهود إدارة ترامب الرامية إلى إصلاح مجموعة العشرين وإعادتها إلى مهمتها الأساسية المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتركيز على قطاعات التمويل والطاقة والتكنولوجيا الناشئة، وإن كان ذلك مدفوعًا بإيمان راسخ بقيمة تحرير الأسواق.

- لهذا، فإن القضايا التي تناقشها هذه الورقة البحثية ذات أهمية لمتخذي القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرق التنسيق التابعة لهم، في ظل التخطيط لمشاركة الدولة في أنشطة المجموعتين هذا العام، مع سعيهم في الوقت نفسه للحفاظ على استراتيجية السياسة الخارجية المتعددة المحاور للدولة.

- في ضوء هذه النبذة، تحلل ميريام بريس-هانسن ما إذا كانت استراتيجيات الرئاستين لعام 2026 تشير إلى حوكمة مشتركة أم إلى انقسام وذلك في القسم الأخير، قبل أن تُختتَم الورقة البحثية بأبرز الأسئلة التي تهم المحللين وواضعي السياسات في المرحلة المقبلة.

تفاصيل الموضوع: الحوكمة غير الرسمية عند مفترق طرق للنظام برمته

ميهايلا بابا

يجري إعادة صياغة مفهوم القيادة العالمية في وقت يشهد ضغوطًا عميقة على النظام ذاته. فالمؤسسات الراسخة تواجه ضغوطاً متزايدة، والتنافس الجيوسياسي يعيد صياغة نمط التعاون، ومع ذلك تظل الحاجة إلى التنسيق لمواجهة التحديات العالمية ــ من الاستقرار المالي إلى تغير المناخ ــ قوية كما كانت دائماً. في ظل هذه الظروف، باتت التجمعات غير الرسمية مثل مجموعة العشرين ومجموعة بريكس تؤدي دوراً أكثر بروزاً وإثارة للجدل في مجال الحوكمة العالمية. فكلتا المجموعتين تقتصر عضويتهما على الدول ومهتمها تسهيل التعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، لكنهما تفتقران إلى أسس قانونية رسمية وأمانة دائمة. وكلتاهما تمر بعملية تحول مؤسسي.

تضم مجموعة العشرين أكبر الاقتصادات في العالم، وكانت تاريخياً بمثابة ملتقى للتنسيق الاقتصادي وإدارة الأزمات. وقد ارتفع التمثيل في هذا التجمع إلى مستوى القادة خلال الأزمة المالية العالمية في الفترة 2009-2008، وأثبت المجموعة أن الدبلوماسية غير الرسمية على مستوى القمة يمكن أن تحفز العمل المنسق عندما تتعرض المؤسسات القائمة لضغوط شديدة وتكون هناك حاجة لاتخاذ قرارات عاجلة. غير أنّ مجموعة العشرين تواجه الآن تساؤلات حول الاستمرارية وتمثيل الجميع والالتزام السياسي. وقد أدى انتقال الرئاسة من جنوب أفريقيا إلى الولايات المتحدة في عام 2026 ــ الذي اقترن بتقليص جدول الأعمال واتخاذ قرار بعدم دعوة جنوب أفريقيا ــ إلى اشتداد الجدل حول دور هذه المجموعة في المستقبل. حيث تسعى إدارة ترامب إلى إصلاح مجموعة العشرين من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والازدهار، وذلك عن طريق الحد من الأعباء التنظيمية، وتحسين القدرة على تحمل تكاليف سلسلة إمدادات الطاقة وأمنها، وتشجيع الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الناشئة[2].

تختلف مجموعة العشرين عن مجموعة بريكس في أن الأخيرة تأسست لتكون منتدىً للاقتصادات الناشئة والنامية بهدف تعميق التنسيق في مجال السياسات، وتعزيز التعاون في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك تمويل التنمية وتنشيط التجارة بين دول المجموعة، والسعي إلى إصلاح الحوكمة العالمية. وأدى توسع المجموعة في عامي 2024 و2025 إلى زيادة ثقلها السياسي والجيواقتصادي، لكنه أثار أيضًا تساؤلات حول مدى اتساق السياسات والقدرة على التنفيذ. تولت الهند رئاسة مجموعة بريكس في عام 2026، خلفًا للبرازيل، وأعادت صياغة اختصار «بريكس» ليتناسب مع محاورها الأساسية: بناء القدرة على الصمود والابتكار من أجل التعاون والاستدامة[3]. وينصب التركيز على اتباع نهج يتمحور حول الشعوب والتعاون في مجموعة من القضايا، بما في ذلك التمويل، وسلاسل التوريد، والبنية التحتية الرقمية العامة، والذكاء الاصطناعي، والصحة، والإجراءات المتعلقة بالمناخ، فضلاً عن زيادة تنسيق السياسات الداخلية ودفع أولويات دول الجنوب.

باختصار، تترأس الولايات المتحدة مجموعة العشرين في ظل تزايد حدة التنافس الجيوسياسي الذي يضع ضغوطًا على التنسيق بين القوى الكبرى في مجالي المناخ وتمويل التنمية، كما يحد من التعاون في مجالات أخرى. وفي الوقت ذاته، تقود الهند مجموعة «بريكس» التي اتسع نطاقها لكنها تشهد خلافات، وتسعى إلى تحديد القواسم المشتركة والاستفادة منها لتعزيز نفوذ القوى الجديدة وتعميق التعاون بين بلدان الجنوب.

السؤال الأساسي إذن هو ما إذا كان بإمكان هذين التجمعين أن يفسحا المجال لقيادة جماعية. هل يمكنهما المساعدة في إدارة التفاعل بين القوى الكبرى، وإتاحة التعاون الفعال حول القضايا المطروحة، وتوجيه النظام الدولي نحو مسار أكثر إيجابية؟ أم أن البيئة الحالية تعكس ببساطة انقسامًا أعمق في النظام نفسه وتوطيدًا لمناطق نفوذ متنافسة في مجال الحوكمة العالمية؟

تعرض هذه الورقة البحثية وجهات نظر الخبراء من أفريقيا وآسيا وأوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط لتقييم الأدوار المتغيرة لمجموعة العشرين وتجمُّع بريكس في عام 2026. يبحث المساهمون هذين التجمعين باعتبارهما مؤشرين على نظام عالمي آخذ في التغير ــ مبيّنين كيف تسعى الدول إلى بسط نفوذها والتنسيق في نظام دولي يفتقر إلى مركز ثقل واضح.

أهمية مجموعة العشرين المتواصلة في خضم الصراع السياسي

جوستافو دي كارفالو

مع اشتداد الجدل حول مدى أهمية مجموعة العشرين، لا يزال هذا المنتدى يحظى بأهمية باعتباره منبراً للتنسيق الاقتصادي وإدارة الأزمات. السؤال ليس عن أهمية المجموعة، بل ما الذي ستكون مستعدة ــ أو قادرة ــ على تحقيقه خلال فترة رئاسة الولايات المتحدة. لا يزال المنطق الذي تأسست مجموعة العشرين من أجله قائمًا: فالمؤسسات الحالية لم تكن كافية للتعامل مع الصدمات في النظام ذاته. وقد أثبتت المجموعة تلك القيمة خلال الأزمة المالية لعام 2008، وتوسعت أجندتها ونطاقها في السنوات التي تلت ذلك.

إذا واجه الاقتصاد العالمي اليوم أزمة مالية كبرى أخرى، فستظل مجموعة العشرين هي المنتدى الرئيس القادر على جمع الجهات الفاعلة ذات الأهمية في النظام ذاته بالسرعة والنطاق المطلوبين. بجانب الاستجابة للأزمات، يمتد تأثير المجموعة أيضًا ليشمل جدولًا مزدحمًا بالاجتماعات الوزارية وفرق العمل الفنية العاملة والمبادرات التي تضم أطرافًا متعددة. وقد تجلى هذا النطاق الواسع خلال رئاسة جنوب أفريقيا لعام 2025، حيث عُقد أكثر من 130 اجتماعًا في أنحاء البلاد والقارة. وتحافظ هذه التفاعلات على التعاون العملي بين وزارات المالية والبنوك المركزية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على مستويات أقل بكثير من مستوى القمة.

تضطلع مجموعة العشرين بدور تنسيقي مهم، وإن كان يتعرض لقيود متزايدة. فقد ساهمت تاريخياً في تشكيل النقاشات الدائرة حول البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، والتنظيم المالي، وهيكلية الديون. وحتى في فترات ضعف التوافق، لا يزال بإمكان المجموعة التأثير على المعايير التي تعمل في إطارها المؤسسات الأخرى. في عام 2025، احتلت المناقشات المتعلقة بأفريقيا مكانة بارزة، بما في ذلك استدامة الديون وتمويل إجراءات مكافحة تغير المناخ، والصندوق العالمي للانتقال الأخضر، ومبادرة «مهمة 300» والهدف المتمثل في تزويد 300 مليون أفريقي بالكهرباء بحلول عام 2030، والمعادن الحيوية، بالإضافة إلى حلقة نقاش حول تفاوت المساواة في العالم برئاسة جوزيف ستيجليتز. إن اعتماد جميع الأعضاء لإعلان القادة المكون من 122 بنداً، على الرغم من غياب الولايات المتحدة والتحفظات التي أبدتها الأرجنتين، يدل على أن الآلية الموضوعية للمنتدى لا تزال قادرة على العمل ـ وتحقيق النتائج ـ حتى في ظل خلافات سياسية حادة.

في الوقت نفسه، أبرز عام 2025 مدى هشاشة هذا المنتدى. فقد كشف غياب أي وفد أمريكي عن قمة جوهانسبرج، وانسحاب الولايات المتحدة من عمليات التنفيذ، وما تلا ذلك من استبعاد جنوب أفريقيا من عملية ميامي لعام 2026 ـ لأسباب سياسية وليس إجرائية ـ كشف مدى السرعة التي يمكن أن تتآكل بها الاستمرارية والشرعية. إن احتمال إلغاء المسارات القطاعية، وحذف منتديات المجتمع المدني والبيئة، وتضييق نطاق جدول الأعمال ليقتصر على النمو وتحرير الأسواق، ينطوي على خطر تحويل مجموعة العشرين من ملتقى واسع النطاق للحوكمة إلى نادٍ قائم على المعاملات التبادلية، يؤدي إلى تضخيم التفاوت العالمي بدلاً من إدارته.

أخيرًا، تزداد أهمية التوافق بين أولويات مجموعة العشرين وأجندات دول البريكس. تواجه مجموعة بريكس تحدياتها الخاصة ومنها: الحفاظ على التوافق بين أعضائها الذين يزدادون عددًا وتنوُّعًا، مع إدارة مجموعة متنامية باستمرار تضم أكثر من 180 آلية تعاون. وحققت بعض مجالات التعاون نجاحًا ملحوظًا، ولا سيما في مجال الصحة، وتحديدًا فيما يتعلق بالأمراض الاستوائية، والاستجابة لفيروس كوفيد19-، وتوفير اللقاحات في بلدان الجنوب. أما في مجالات أخرى، فقد فاقت الطموحات النتائج. تكمن القيمة المستمرة لهذه المجموعة في قدرتها على جمع النظراء الفنيين والسياسيين، وفي دورها كملتقى لتجريب الأفكار المتعلقة بتمويل التنمية، وأنظمة الدفع، وترتيبات التجارة بين بلدان الجنوب.

في الواقع، عندما تتصدع مجموعة بريكس، تميل مجموعة العشرين إلى التصدع هي الأخرى ــ وهناك جوانب مماثلة تربط بين مجموعة السبع ومجموعة العشرين. هذه الملتقيات ليست ساحات منعزلة، بل هي استجابات متداخلة لنفس الضغوط الهيكلية في الاقتصاد السياسي الدولي. ستكون رئاسة الولايات المتحدة لمجموعة العشرين في عام 2026 بمثابة اختبار لمدى قدرة المجموعة على تحمل تلك الضغوط دون أن تفقد هويتها الأساسية كملتقى للحوكمة الاقتصادية الجماعية.

الهند بين مجموعة العشرين ومجموعة بريكس: التقارب بين الخبراء في عام 2026

أكشاي ماثور

الهند لها مكانة فريدة بوصفها عضوًا في كل من مجموعة العشرين ومجموعة بريكس. توسعت أجندة مجموعة العشرين من خلال مسار الشيربا "المبعوثين الخاصين" لتشمل الزراعة والصحة وغيرها من القضايا التنموية، لكن النتائج الملموسة كانت أكثر وضوحًا في المجال المالي، حيث ركزت في المراحل الأولى إلى حد بعيد على أولويات الدول الغربية، مثل ضخ السيولة، وتنظيم بنوك الظل، ووضع إطار ضريبي عالمي. بالنسبة لعام 2026، تشمل أجندة «المسار المالي» التي أعلنت عنها وزارة الخزانة الأمريكية التنظيم المالي، والاختلالات العالمية، وشفافية الديون، والأصول الرقمية، والمدفوعات عبر الحدود، والاحتيال في المدفوعات، والثقافة المالية ـ وهي جميعها مواضيع ناقشتها مجموعة العشرين من قبل. وبالتالي، فإن تقليص حجم الوفد الأمريكي المقرر تشير إلى إعادة هيكلة "مسار الشيربا" في الأساس؛ لإعادة التركيز على المهام الاقتصادية الأساسية وهي: النمو وتحرير الأسواق، والطاقة، والابتكار، والتجارة. السؤال الأساسي هو: ما الذي يستمده هذا النهج من الرئاسات السابقة، وما الذي يغيره أو يضيفه، وإلى أي مدى يتداخل أو يتعارض مع جدول الأعمال الذي وضعته مجموعة بريكس.

نشأت مجموعة بريكس في جانب من أسبابها كرد فعل اقتصادي على خيبة الأمل من مجموعة العشرين ــ لا سيما المخاوف المتعلقة بشمول الجميع ومدى انطباق أجندتها على معظم دول العالم النامي. على الرغم من أن دول مجموعة

بريكس أدت دوراً مهماً في مجموعة العشرين ــ على سبيل المثال، من خلال ضمان تخصيص مقاعد لجميع أعضائها في مجلس الاستقرار المالي الجديد، والحصول على حق التعبير عن آرائها في هذا المنتدى ــ إلا أن العديد منها لا يزال يرى أن مجموعة العشرين تحد من قدرتها على التأثير في النتائج.

سيكون هذا العام بمثابة اختبار للدور الذي يمكن أن تقوم به مجموعة بريكس، وللأجندة التي يمكنها وضعها للمستقبل، ولقدرتها على التحدث بصوت موحد مع الحفاظ على مبدأ التوافق في الآراء المطبق فيها.

لما كانت الهند ستتولى رئاسة مجموعة بريكس في عام 2026، فإنها حددت أولوياتها في أربعة مجالات وهي: المرونة، والابتكار، والتعاون، والاستدامة. أحد أبرز الاختلافات بين أجندتي مجموعة بريكس ومجموعة العشرين لعام 2026 هو أن مجموعة بريكس تركز على الاستدامة، بينما تشير مجموعة العشرين إلى تركيز أضيق على الطاقة والنمو بدلاً من الالتزامات الموجهة نحو التحول في مجال الطاقة. ورغم أن النهج المعلن الذي تتبعه الهند يركز على «الإنسان» ويضع «الإنسانية» في المقام الأول، فإنه يستند في الواقع إلى نهج «الخبراء الفنيين» حيث يعطي الأولوية بهدوء للروابط المؤسسية بين الهيئات التنظيمية والبنوك والشركات. على سبيل المثال، توفر آلية التوافق البيني المالي التي تعتمد على التعاون بين البنوك المركزية ــ لا سيما في مجال المدفوعات الرقمية والعملات الرقمية للبنوك المركزية ــ مزايا عملية. يمكن أن تكون الروابط المالية التي خضعت للتجربة ذات قيمة كبيرة كخطة احتياطية، إذا دعت الحاجة إلى ذلك. غالبًا ما يُساء وصف هذه المبادرات على أنها تهدف إلى التخلص من الدولار، لكن ينبغي النظر إليها على أنها أدوات لإدارة المخاطر المالية في عالم يتغير فيه المشهد الجيوسياسي. على الصعيد الذي يركز على الناس، ستسعى الهند إلى التواصل مع رواد الأعمال الشباب وقادة المجتمعات المحلية والرياضيين والسفراء الأكاديميين والثقافيين ـ وهي سمة مميزة للنهج الأوسع الذي يتبعه رئيس الوزراء مودي في القمم، والذي يفتح من خلاله الباب أمام العديد من الفئات المختلفة للتفاعل عبر دول مجموعة بريكس.

سيكون أحد مؤشرات نجاح رئاسة الهند لمجموعة بريكس هو مدى قدرة دول المجموعة على تنشيط التجارة الداخلية بين أعضائها للتخفيف من آثار الرسوم الجمركية المفروضة من أجزاء أخرى من العالم. ومن بين الأمور الأخرى إنشاء إطار عمل لسلاسل الإمداد العالمية الخاصة بالطاقة والسلع، لا سيما لأعضائها، في ضوء الأنشطة العسكرية الجارية في الخليج. حيث يُعد تأمين سلاسل الإمداد الخاصة بالنفط والطاقة وما يتصل بها، فضلاً عن توفير إمدادات طاقة موثوقة لمراكز البيانات اللازمة لتقنية الذكاء الاصطناعي، من التحديات المهمة. وحتى في الوقت الذي تقوم فيه مجموعة بريكس بمراجعة آلياتها التي يزيد عددها عن 180 آلية وإلغاء بعضها، ينبغي لها أن تظل منفتحةً على تجربة آليات جديدة في مجال الطاقة وغيره، بدلاً من الاكتفاء بمجرد الاستمرار في الترتيبات الحالية.

مجموعة بريكس كمنصة للتنمية: سد الثغرات في مجال الحوكمة

داميانا باكارجيفا

بعد أن تراجعت بعض قضايا التنمية عن أجندة مجموعة العشرين، يمكن لمجموعة بريكس أن تساعد في سد هذه الفجوة، نظراً لتعاونها المستمر في مجالات الأمن الغذائي والزراعة والصحة. ولا يزال هناك بعض التداخل بين مجموعة العشرين ومجموعة بريكس في مجال الطاقة، وإلى حد ما في مجال التكنولوجيا. ومع ذلك، يبدو أن رئاسة الولايات المتحدة لمجموعة العشرين تركز على تحرير قطاع التكنولوجيا وتيسير الوصول إلى التكنولوجيا المالية والعملات المشفرة وتطويرها بحرية أكبر، في حين تشدد رئاسة الهند لمجموعة بريكس في عام 2026 على زيادة التكافؤ في الوصول إلى التكنولوجيا في جميع الاقتصادات النامية.

أحرزت مجموعة بريكس تقدماً ملحوظاً في المجال المالي، حيث يبدو أن جدول أعمالها يتسم بطابع عملي للغاية وهو: تمكين مؤسسات الأعمال من العمل بفعالية أكبر عبر الأسواق النامية. أحد أبرز التحديات هو تحقيق فائدة أكبر من الانخراط مع دول مجموعة بريكس وتقليل المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون والشركات. على سبيل المثال، تشمل المناقشات توسيع نطاق الحصول على الائتمان وإصلاح منهجيات التصنيف الائتماني حتى تتمكن الاقتصادات النامية والناشئة من الاقتراض بتكلفة أقل. في رئاسة البرازيل في عام 2025، انطلقت «مبادرة الضمانات المتعددة الأطراف»، ومن المتوقع أن يتم تنفيذها من خلال «البنك الجديد للتنمية»؛ ويمكن لرئاسة الهند في عام 2026 أن تحدد مسار تطورها وتنفيذها. ومن المجالات المهمة الأخرى زيادة استخدام العملات المحلية في التجارة لدعم التنويع وإتاحة البدائل المالية ــ بدلاً من الفصل المالي الجذري أو التغييرات النقدية المُزعزعة للاستقرار.

تنظر دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تغير المناخ بأنه أحد المجالات الرئيسية للتعاون ضمن مجموعة بريكس. فمنذ انعقاد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، تؤدي دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً قيادياً في المفاوضات المتعلقة بالمناخ، ونظراً لغياب القضايا المناخية على ما يبدو عن أجندة مجموعة العشرين، فمن الأهمية بمكان أن تستمر هذه المناقشات في إطار مجموعة بريكس. ويُعد تمويل مكافحة تغير المناخ وتوفير فرص الوصول إليه بصورة أكثر إنصافاً أولويةً خاصةً.

لما كانت مجموعة العشرين تعتمد إلى حد بعيد على آليات مثل «الترويكا» لضمان استمرارية العمل بين الرئاسات المتعاقبة، فإن إضعاف هذه الترتيبات ــ وأبرزها قرار الولايات المتحدة بعدم دعوة جنوب أفريقيا للمشاركة في مجموعة العشرين ــ ينطوي على خطر تقويض التعاون على المدى البعيد. ونظرًا لعدم وجود مثل هذه الآلية في مجموعة بريكس، مما يجعلها أكثر عرضة لمواجهة تحديات الاستمرارية وتسليم المهام مقارنة بمجموعة العشرين، فإن هذه المسألة تُعد واحدة من القضايا المطروحة للنقاش في إطار جدول أعمال إضفاء الطابع المؤسسي داخل المجموعة[4]. بالنسبة لدول مجموعة بريكس مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، تكتسب ترتيبات تسليم المهام التي يمكن التنبؤ بها والذاكرة المؤسسية أهميةً كبيرةً، كما يتضح من قيام الإمارات العربية المتحدة بتطبيق آلية الترتيبات الثلاثية «الترويكا» مع أذربيجان والبرازيل خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، أو من تعاونها مع مجموعة «A3» الأفريقية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وحتى لو كان تولي دولة الإمارات لرئاسة مجموعة بريكس لا يزال على بعد سنوات ــ وربما عقد من الزمن وفقاً لمبدأ التناوب ــ فمن المرجح أن تشكل هذه الآليات والجوانب الأخرى التي يمكن استخدامها لتعزيز فعالية المجموعة، لا لتقييدها، بنداً مهماً على جدول الأعمال.

أخيرًا، ستعقد مجموعة بريكس العديد من الاجتماعات التي تغطي مجموعة واسعة من القضايا، لكن ينبغي أن يظل التركيز منصبًا على التنفيذ وعلى مدى قدرة المجموعة على تحقيق نتائج تنموية ملموسة تؤثر على مؤسسات الأعمال والمواطنين العاديين في جميع الدول الأعضاء، وهو ما يُعد، على الأقل من الناحية النظرية، جزءًا لا يتجزأ من رؤية الهند «المتمحورة حول الإنسان» لمجموعة بريكس. وهناك سؤال أوسع نطاقاً ــ يستند إلى مناقشات مجموعة العشرين حول التفاوت في المساواة ــ وهو كيفية التعامل مع تزايد التفاوت في المساواة داخل دول مجموعة بريكس وعلى مستوى المجموعة ككل. ومع تطور أجندة مجموعة بريكس، يمكن أن توفر هذه المجموعة منفذاً مهماً للأعضاء الجدد للمساهمة في تشكيل نظام دولي ناشئ وتعزيز أدوارهم كقوى متوسطة جديدة أو طموحة.

حوكمة متعددة المراكز أم تفكك؟ ما الذي يكشفه عام 2026

ميريام بريس-هانسن

من الموضوعات السائدة في التقارير والتحليلات المتعلقة بالنظام العالمي القائم على القواعد التأكيد على أنه يمرُّ بحالة تراجع لا لبس فيها. ومع ذلك، من منظور أوسع، من الضروري تقييم هذه الادعاءات تقييمًا نقديًا. لا تشير التطورات الأخيرة بأي حال من الأحوال إلى عودة المعايير العالمية، ولكنها لا تعني بالضرورة أن التحول نحو اضطراب النظام أمر لا مفر منه. إن الرؤى التي تختزل التعاون في عصرنا الحالي في مجرد تعاملات تبادلية وإكراه وتطبيق «قانون الغابة» من جديد هي رؤى مفرطة في التبسيط: فلم يكن وضع القواعد أبدًا أمرًا شاملاً للجميع، ولا ينبغي لنا أن نفترض أن الإخفاق حتمي الآن. بجانب المؤسسات العالمية التي تتزايد الخلافات حولها، تواصل المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) الحفاظ على تعاون واسع النطاق، في حين أن «طفرة التعاون متعدد الأطراف المصغر» الموازية ــ التي تمثل مجموعة العشرين ومجموعة بريكس أمثلةً بارزةً عليها ــ تُشكِّلُ تحالفات مرنة تركز على قضايا محددة.

السؤال المطروح هو ما إذا كانت هذه «الهندسة المتغيرة» الناشئة ــ كما وصفها مارك كارني مؤخرًا في الخطاب الذي ألقاه في دافوس ــ قادرة[5] على تقديم مسار وسط قابل للتطبيق ــ أي شكل متعدد المراكز من أشكال الحوكمة يكمل المؤسسات العالمية المتعثرة ــ أم أنها ستتحول إلى تنافس في التفكك. يمكن للبلدين اللذين يتوليان الرئاسة هذا العام ــ الولايات المتحدة في مجموعة العشرين والهند في مجموعة بريكس ــ أن يحددا مسار ذلك من خلال الاستفادة من أوجه التداخل والتكامل بينهما.

قد تمنح رئاسة الولايات المتحدة لمجموعة العشرين الأولوية للاتفاقات الفنية التبادلية التي تضمن تحقيق مكاسب تدريجية، وقد يؤدي توجهها نحو الوقود الأحفوري إلى نتائج قد يجدها البعض في الاتحاد الأوروبي صعبة من الناحية السياسية. وعلى النقيض من ذلك، يمكن لرئاسة الهند لمجموعة «بريكس» أن تجعل المجموعة أكثر قبولاً لدى الشركاء الغربيين من خلال التركيز على أجندة تنصب على قضايا مثل البنية التحتية الرقمية العامة والتنمية، بدلاً من المظالم الموجهة ضد الغرب. وقد يفتح ذلك الباب أمام روح التعايش والتعاون بين المنتديين، وإن كان من غير الواضح ما إذا كانت هذه الديناميكية ستستمر العام المقبل تحت رئاسة الصين.

بالتالي، إذا ركز كلا المنتديين على الحلول التقنية القابلة للتكرار والتبادل البيني ــ وابتعدا عن الخلافات الأيديولوجية والنزاعات الإقليمية ــ فقد يحققان تقدماً متواضعاً ولكنه ذو مغزى.

مع ذلك، يعمل كلا التجمعين في بيئة مؤسسية تشجع على البحث عن المحفل الأنسب؛ وبالتالي، يجوز للدول دائمًا الانسحاب من الاتفاقات غير الرسمية. وكان أحد البنود الرئيسية على جدول أعمال الرئاسة البرازيلية في عام 2025 هو «التطوير المؤسسي: تحسين هيكل مجموعة بريكس وتماسكها». ومع ذلك، وعلى الرغم من انعقاد قمة المجموعة

في ريو، التي طرحت أجندات جديدة في مجالات الزراعة والمناخ والصحة والذكاء الاصطناعي، فإن التقدم في مجال التطوير المؤسسي كان غائبًا. لا يمكن لهذه المجموعة الواسعة من المبادرات الاقتصادية الجديدة أن تحقق فعاليتها دون جهود تنسيق قوية. علاوة على ذلك، فإن ترك مجموعة بريكس دون استراتيجية مؤسسية واضحة يمثل مشكلةً؛ نظراً لتوسع المجموعة وزيادة الصعوبات التي تواجهها في التوصل إلى توافق في الآراء.

باختصار، هذا يعني أن اعتماد المجموعتين على الإجماع غالبًا ما يؤدي إلى نتائج تحقق الحد الأدنى من القواسم المشتركة. وتُشكل إدارة ترامب الثانية مصدر خطر إضافي بسبب عدم القدرة على التنبؤ الإستراتيجي بسياستها وتهديداتها، إلى جانب تجريبها لتشكيلات جديدة. وبالتالي، تظل احتمالية تعرض النظام للتخريب مصدر قلق.

في الوقت نفسه، يمكن أن يكون التداخل والتنافس بين المنتديات غير الرسمية أمراً مثمراً. ويمكن أن يزيد التكرار من المرونة من خلال الحد من مخاطر فشل مؤسسة واحدة، كما أن وجود بيئة مؤسسية أكثر كثافة يتيح مجالاً للتجريب (ومن الأمثلة على ذلك ممارسات الانضمام أو الانسحاب في مجموعة بريكس). علاوة على ذلك، فإن رد فعل الاتحاد الأوروبي تجاه قضية جرينلاند يوضح فعلًا حدود استراتيجيات القسر ــ والتأثير السلبي الذي تحدثه التهديدات والترهيب على إمكانية التنبؤ والثقة بين الشركاء (السابقين). وعندما تنتقل رئاسة مجموعة العشرين إلى المملكة المتحدة، فقد تستفيد بصورة أكبر من التجربة البرازيلية الحديثة التي ركزت على تحقيق نتائج بناءة وشاملة من أجل ضمان استمرارية أوسع نطاقاً، بدلاً من التركيز على الأولويات قصيرة الأجل السائدة في عهد ترامب.

ما الذي ينبغي أن نترقبه في عام 2026

تهدف هذه النظرة التحليلية إلى تحديد المشكلات الرئيسية التي تواجه القيادة العالمية على نطاق المنظومة بأكملها خلال العام الحالي. أحد الأسئلة الحاسمة هو ما إذا كان سيكون هناك تداخل وظيفي بين مجموعة العشرين ومجموعة بريكس، أم أنه سيكون هناك تقسيم للعمل. إجمالًا، سيترقب الخبراء أي مؤشرات ليروا ما إذا كانت المجموعات غير الرسمية تعمل كأدوات لإدارة المخاطر أو أنها أصبحت بديلاً عن القيادة، حيث توجه استجابة النظام للتحديات الإنمائية الكبرى. في نهاية العام، سنتمكن من تقييم مدى نجاح هذه المجموعات بناءً على قدرتها على ضمان بقاء التعاون «الرتيب» الذي يركز على القضايا المطروحة في مواجهة الاستقطاب، وتحقيق الاستقرار في العلاقات بين القوى الكبرى. فيما يلي ملخص لأهم القضايا، والإشارات المحتملة التي ينبغي الانتباه إليها، والنتائج المتوقعة التي يجب تحليلها خلال العام بالنسبة للمجموعتين.

مجموعة العشرين

- **الشؤون الداخلية:** هل ستدعم الرئاسة الأمريكية آليات «الترويكا» وتسليم المهام في مجموعة العشرين، أم أن انكفائها السياسي النسبي سيؤدي إلى إضعاف الاستمرارية في التوثيق ونتائج مجموعات العمل والذاكرة المؤسسية؟ هل يشكل استبعاد جنوب أفريقيا سابقةً في اتخاذ القرارات بشأن الأعضاء بناء على اعتبارات مسيسة تحددها الجهات المضيفة؟ هل يتم الحفاظ على الصلاحيات القطاعية خلال الفترة الانتقالية، أم أن التغييرات في جدول الأعمال التي تقودها الرئاسة ستؤدي إلى إضعاف البنية التحتية المؤسسية التي بُنيت على مدى فترات ولاية متعاقبة؟
- **الإشارات:** هل تستمر القدرة على التنسيق في حالات الأزمات على الرغم من الانكفاء السياسي النسبي لدولة الرئاسة؟ هل هناك إجماع في الولايات المتحدة حول التوجه الذي يجب أن تسلكه مجموعة العشرين - هل توجد آراء مشتركة بين الحزبين، وهل من الممكن وضع سياسة تحظى بتأييد الحزبين؟
- **المخرجات:** هل هناك توازن بين المسار المالي ومسار الشيربا/التنمية، وما هي البنود التي ستبقى على جدول الأعمال؟ هل تستمر المناقشات القطاعية خارج نطاق الحكومات (على سبيل المثال، بين مراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال)؟

مجموعة البريكس

- **الشؤون الداخلية:** هل تستطيع مجموعة البريكس إدارة التفاوتات والتنافسات الداخلية التي تعاني منها، وهل يجري حالياً تشكيل مجموعات فرعية؟ هل ستسهم رئاسة الهند في عام 2026 في دفع عجلة مراجعة الاختصاصات التي تم تأجيلها في رئاسة البرازيل، أم أن الإصلاح المؤسسي سيتراجع مرة أخرى أمام الأولويات الموضوعية؟ هل يتم تنفيذ الحلول العملية ــ مثل إنشاء وحدة حفظ مشتركة للوثائق، وتوحيد إجراءات انضمام الأعضاء الجدد، وتبسيط مهام مجموعات العمل ــ أم أن الكتلة ستواصل توسيع نطاقها دون وضع البنية المؤسسية اللازمة لدعمها؟

- **الإشارات:** ما هي السياسات الاقتصادية التي تسعى إليها دول مجموعة بريكس؟ هل تؤيد اقتصاد السوق والتجارة، وهل هي مستعدة لتخفيف الحواجز؟ كيف تتعامل مع مسألة مرونة سلاسل الإمداد وأمن الطاقة؟

- **المخرجات:** قدرة الهند على الحفاظ على جدول الأعمال في إطار تقني يركز على التنمية ويكون قابلاً للقياس ــ لا سيما التقدم المحرز في مجالات التمويل والتجارة والتكنولوجيا والتعاون في مجال المناخ.

Endnotes

1. The original 5 BRICS + Indonesia + Ethiopia and Egypt through the African Union.
2. https://g20.org/ For more information on the G20, its members, and the U.S. agenda, see G20, https://g20.org/ (accessed March 19, 2026).
3. https://www.brics2026.gov.in/ For more information on India's BRICS presidency, as well as BRICS members and partners, see BRICS 2026 at https://www.brics2026.gov.in/ (accessed March 19, 2026).
4. Lissovolik, Yaroslav. 2025. A "BRICS troika" format for chairmanship transition. BRICS+ Analytics. https://brics-plus-analytics.org/a-brics-troika-format-for-chairmanship-transition/
5. The Economist, 2025. The World in in a New Age of Variable Geometry, Says Mark Carney. https://www.economist.com/the-world-ahead/2025/11/12/the-world-is-in-a-new-age-of-variable-geometry-says-mark-carney